▷تمر بلادنا اليوم بمرحلة مهمة تقتضي ضرورة توحيد الجبهة الداخلية في موقف وطني موحد يقوم على أسس محددة المعالم في جميع مجالات الحياة

اليمن بين تحديات التنمية وحمى الشعارات

أ.د/سيف سلام الحكيمي

لا يختلف اثنان على أن وطننا الغالي يقف أمام تحديات جمة يأتي أبرزها ما أشار اليها الاخ الرئيس في كلمته بمناسبة الاحتفال بيوم العلم «تمرد الحوثيين في بعض مديريات صعدة، ما يسمى بالحراك في بعض مديريات المحافظات الجنوبية، الإرهاب والتنمية» وأنا بدوري أضيف تحدياً خامساً ألا وهو «الفساد» بكل صوره وإبداعاته، والذي لولاه لما ظهرت الكثير من تلك التحديات السالفة الذكر.

وأمام كل تلك التحديات التي من الممكن أن تعصف بالبيت اليمني وقفت النخبة التي يعول عليها السواد الأعظم من أبناء الشعب وقفة مثالية حالمة والى حد كبير مزايدة بقضايا الوطن فهي بدلاً من أن تتصدى للفكر الحوثي بفكر مضاد وللحراك بحجج قوية تدحض ما يطرحه ويروج له ضعاف النفوس أخذت ترفع شعارات تمجد الوطن والوحدة وتتبارى في طرح الشعارات التي تدافع عن الرئيس وبرنامجه الانتخابي، وأن اليمن أولاً، وهي شعارات ليست بحاجة لتمجيد أو تأكيد بعد مرور ما يقارب نصف قرن من الزمان على قيام الثورة اليمنية وعشرون عاماً على إعادة الوحدة اليمنية المباركة ناهيك عن أن الاخ الرئيس القائد ليس بحاجة اليوم عن من يدافع عنه أوعن برنامجه الانتخابي الذي نال بموجبه ثقة الشعب اليمني وأصبح من الثوابت الوطنية التي يحرم المساس بها أو تناولها بسوء.

أنا لا أشكك في نوايا من يرفعون تلك الشعارات الجميلة ولكني أقول لهم كان من الأولى أن نوفر تلك الجهود والأموال ونسخرها لقضايا التنمية وقبل هذا وذاك أليس من الأولى بتلك النخبة أن توجه جهودها الفكرية نحو دراسة وفهم العوامل التي أدت الى ظهور تلك المشكلات وتقديم الحلول العلمية والعملية التي من شأنها الحد من عدم تكرار تلك التحديات وأن يتم تقديم تلك التصورات والمعالجات بشكل يليق بمستوى علم وفهم النخبة.

القارئ الكريم مما لاشك فيه أن تحدي الفقر هو الهم الأعظم الذي بات يؤرق الكثير والكثير من أبناء هذا الشعب الأبي والوفي ومن واجب السواد الأعظم من أبناء الشعب على النخبة هو التصدي لغول الفقر الذي أخذ يهدد نسبة كبيرة وكبيرة جداً من سكان الريف والحضر على حد سواء.

إن التباري في تقديم الخطط والمبادرات التنموية لتنفيذ المشاريع الصغيرة والكبيرة بشكل علمي مدروس هو المخرج الوحيد لكل التحديات التي من الممكن أن تواجهها الأمة أينما وجدت وكيفما كانت وعلينا الانتباه للطابور الخامس ومن يقولون ولا يفعلون.

أصبح من الضروري بل لزاماً على حكماء اليمن الذين يعرفهم أبناء الشعب جيداً عبر وقوفهم الصادق والمبدئي في الانتصار لقضايا الشعب منذ قيام الثورة المباركة وما بعدها وخصوصاً من كان لهم الدور الريادي والنضالي في تثبيت دعائم النظام الجمهوري منذ أواخر السبعينات وحتى وقتنا الحاضر أن يتجدد دورهم اليوم فهم يمثلون المخزون المعرفي والنضالي لهذا البلد.

هم أولئك الذين صدقوا القول والنصح للأخ الرئيس وتقدمت اليمن وخطت خطوات جبارة بفضل صدق أولئك وإخلاصهم لليمن أولاً قولاً وفعلاً.

استاذ الاقتصاد الدولي - جامعة الحديدة

معايير الولاء الوطني (١)

▷لم يعد الحديث عن معايير الولاء الوطني فائضاً عن الحاجة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والدينية، بل ضرورة من ضرورات الحياة الآمنة والمستقرة، لأن إيضاح تلك المعايير يجعل المواطن اليمني الوفي والمخلص لقدسية التراب اليمني على قدر عال من التمييز بين الغث والسمين، بعد أن اختلط الحابل بالنابل، وكثرت التقولات والتنظيرات والفلسفات التي أحدثت أثراً سلبياً في قضية الولاء الوطني وأدخلت الشباب في متاهات أبعدتهم كثيراً عن المفهوم العملي لمبدأ الولاء الوطني، وهنا كان لزاماً علينا القيام بإيضاح المعايير العملية للولاء الوطني، ولنبدأ ذلك من هذا العدد في صحيفة «الميثاق» لسان حال المؤتمر الشعبي العام، وخطابنا للسواد الأعظم من الجماهير المؤمنة إيماناً مطلقاً بقدسية التراب اليمني.

د/ علي مطهر العثربي

ولئن كان الولاء الوطني بمفهومه العام ولاءً لله وأن حب الوطن من الإيمان فإن واجب الدفاع عن الوطن دفاع عن العقيدة والتخلي عن الوطن تخل عنها، فما هو المعيار الأول للولاء الوطني؟ وما هي القيمة الوطنية لهذا المعيار؟

إن الإجابة على التساؤل السابق تكمن في مدى الفهم الواعي لمقتضيات ومتطلبات الولاء الوطني التي تبرز بوضوح تام في المعيار الأول للولاء الوطني المتمثل في الحفاظ على سيادة الوطن واستقلاله باعتبار ذلك قمة المصلحة العليا للوطن وعقيدته، وهذا يعني الإيمان المطلق بالاستعداد الكامل للدفاع عن سيادة الوطن وعقيدته الإسلامية وتقديم الغالي والنفيس في سبيلها، وهذا يتطلب من الإنسان الوطني الذي يستحق هذا الوطن أن يتجرد من التبعية الخارجية أيا كان شكلها أو نوعها مادية أو فكرية أو أي التزام تنظيمي، ومتى ما ظهرت بوادر التبعية المادية أو الفكرية أو التنظيمية في أية جماعة أو حزب أو فرد فإن ذلك أدعى الى اعتباره خيانة عظمى لأنه إضرار عملي بالمصلحة الوطنية العليا وإخلال بالإسلام عقيدة وشريعة، لأنه يتنافى مع «حب الوطن من الإيمان»، وبالجملة فإن ظهور بوادر التبعية إخلال بالولاء الوطني.

إن الحفاظ على سيادة الوطن وعقيدته يتطلب التجرد المطلق من التبعية الخارجية أياً كان شكلها أو نوعها، وهنا ينبغي التنبه لقضيتي الانفتاح والانغلاق اللتين تحاول بعض الجماعات والأفراد الذين برزت فيهم التبعية للغير الدخول الى عقول الشباب من خلالهما لتبرير تبعيتهم الخيانية للغير على حساب الدين والوطن والإضرار بالمصالح العليا للسيادة الوطنية، لأن المقصود بالانفتاح هو الجانب الايجابي الذي يجلب المصلحة المشروعة للبلاد والعباد، وهو الانفتاح العلمي الذي لا يتنافى مع مبدأ الولاء الوطني، وليس الانفتاح الذي يجلب إلى البلاد الدمار وأشعال الفتنه وأقلاق الأمن والاستقرار وإلحاق الضرر بالسيادة الوطنية.

ان الانفتاح الذي لا يتنافى مع العقيدة الاسلامية والولاء الوطني هو الاستفادة من كل ما هو نافع ومفيد من تجارب الآخرين وأفكار وحضارة العصر، ولا يجوز الادعاء بغير ذلك، لأن شعبنا يسعى الى الاعتماد على الذات والحكم قائم على الديمقراطية الشوروية النابع من الاسلام عقيدة وشريعة المعبر عن الإرادة الشعبية المستمدة من الإرادة الإلهية التي جسدت الثقة بين الحاكم والمحكوم، لأنها رفضت تسلط الفرد وديكتاتورية الحزب وسطو الطائفة، ولذلك لا يجوز لمن يروج للتبعية الخارجية أن يسمم أفكار الشباب باسم الانفتاح أو الانغلاق.

إن الافراد أو الجماعات ذات التبعيات الخارجية والتعصب الأعمى لم تجلب لبلادنا غير ويلات الحروب والدمار وعدم الاستقرار وتمزيق الوحدة الوطنية والإضرار بالدين وتعريض السيادة الوطنية للخطر، ولست بحاجة الى سوق الأمثال على ذلك، فالواقع يقدم خير برهان على ذلك من الحوثية الى بعض الحراكيين الى القاعديين ومن يلف لفهم الذين عرضوا الدين والوطن للخطر.

ولئن كنا قد تحدثنا عن المعيار الاول للولاء الوطني المتمثل في الدفاع عن الوطن وسيادته وعقيدته فإنا نعد القارئ الكريم بالحديث في العدد القادم عن المعيار الثاني للولاء الوطني بإذن الله.□

أعطيت وأعطاني «الحاكم» (٢-٢)

●اقبال علي عبدالله

■ يخطئ من يعتقد أن عضوية المؤتمر الشعبي العام هي مكسب شخصي يعود للعضو فوائد مادية وامتيازات وظيفية وتميز عن بقية زملائه في العمل أو المدرسة والجامعة وحتى في الحياة العامة.

هذا الاعتقاد لا أنكر أنه راودني قبل أن يشرفني المؤتمر الشعبي العام بالعضوية الى صفوفه، ولكن ومنذ عضويتي في الثلاثين من يوليو عام ٢٠٠٠م وحتى يومنا هذا، تعلمت كل يوم جديداً في هذا التنظيم المتجدد وهو أمر أكده لي الصحفي الصديق المهني وخلقاً الاستاذ عباس غالب عندما كلف بعد حرب صيف ١٩٩٤م بتولي رئاسة تحرير صحيفة «١٤أكتوبر» التي أعمل فيها نائباً لمدير التحرير لفترة تزيد عن عشرة أعوام حتى مابو من العام الجاري حيث أحلت الى المعاش بعد خمسة وثلاثين عاماً خدمة.. أقول أكد لي الاستاذ عباس عندما سألته عن الامتيازات التي سأنالها من عضويتي في المؤتمر بأن المؤتمر ليس كالحزب الاشتراكي الذي حكم الجنوب بالقوة والشمولية حيث تعطى الأولوية في الوظائف والدراسات الجامعية والحصول على سكن لمن هم أعضاء في الحزب ويملكون توصيات من قيادته.. المؤتمر تنظيم لا يؤمن بذلك، الجميع متساوون في الحقوق والواجبات، والافضلية لمن هو أقدر وأكفأ».

و أضاف «الامتياز الوحيد هو المشاركة بجهد وإخلاص في بناء الوطن والدفاع عنه والالتزام لوطن الثاني والعشرين من مايو العظيم، وإشعار الآخرين المحيطين بك في العمل والبيت والشارع والمدرسة والكلية والجامعة انك عضو في تنظيم يعمل ويجاهد من أجل البسطاء لأنه نابع ومؤسس منهم..».

هذه الكلمات من الاستاذ عباس غالب كانت الدرس الأول الذي تعلمته وأنا في في مدرسة المؤتمر الشعبي العام، ومازلت وسأظل أتعلم فيها وأشارك في التعليم بعد أن اعطتني هذه المدرسة ورسمت أمامنا نحن أبناء الوطن الواحد صورة الأمل في غد مشرق ومزدهر..

الحقيقة التي أجدها فرصة بل أشكر رئيس وهيئة تحرير صحيفة «الميثاق» المنبر الحر للمؤتمر، لأن أقول إنني ومن خلال قربي وجلوسي الكثير من القيادات العليا للمؤتمر وفي مقدمتهم رئيسه فخامة الأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية لم أشعر بالفواصل بين العضو العادي في المؤتمر وحتى المواطن غير الحزبي، وهذه القيادات مثلما كان المشهد مع بعض قيادات الاشتراكي إبان الحكم الشمولي قبل الوحدة، اعترف انني شاهدت خلال عضويتي في المؤتمر مشاهد سلبية للكثير من قياداته وقواعده وكوادره خاصة في بعض المحافظات الجنوبية ومنها عدن حيث الانفصام بين القيادة والقواعد ولا يستطيع أحد أن ينكر ذلك.

المؤتمر الشعبي لا يمنح امتيازات غير حب الوطن والولاء له والدفاع عن وحدته وهذا ما أعطيته، وسأظل ما حييت عضواً في المؤتمر الشعبي العام أحمل صورته الجميلة التي تزداد جمالاً كل يوم.□

مؤتمر الحوار الوطني الثاني

أحمد محمد راجح

■ أتناول هنا المحور الثالث من محاور المؤتمر الذي عنون «الأداء المؤسسي للسجون» هذه الورقة مقدمة من العميد علي ناصر لخشع وقد رد في ختامها ما يربو على ثلاثين توصية مصنفة تحت عناوين عدة منها «في التشريع وفي البناء المؤسسي للسجون والاستخدام الأفضل للموارد المتوافرة في السجون والوضع الخاص للمحبوسين احتياطياً» وتدخل تحت هذه العناوين تفاصيل يعرضها مقدم الورقة، ولعل ما يلفت النظر هنا أن هذه الورقة مقدمة من شخص عمله بلامس ما يتم طرحه ومناقشته، ولكني - كما قلت - في المقالة السابقة ينبغي استطلاع رأي شخص محايد لا يعمل بموضوع الاستطلاع لإبداء رأيه فيما يطرح أو يناقش لا الشخص القائم نفسه بالعمل ليخرج القائم بالدراسة بحصيلة أفضل.. وربما أن هناك طريقة معينة لوضع الاستبيان عند طرحه على القائمين بالأعمال موضوع الاستطلاع.

وبالعودة للحديث عن السجون والحديث عنها يطول باعتبار أن السجن هو مدرسة لإعادة تأهيل المسجون لإكسابه مهارة أو حرفة ينفع بها نفسه عند خروجه من السجن وينتفع بها المجتمع إضافة الى تقويم سلوك المسجون بسبب ارتكابه للجريمة.. ومن السهل الحديث والتنظير عن السجون والمسجونين لكن من الصعب معرفة حال مسجون أو مسجونة قد تزج بهما الأقدار الى هذا المكان وما يعانيه.. إذ إضافة الى ذلك تختلف نظرة المجتمع حتى بعد خروجهما من سجنهما الى كليهما علاوة على أن النظرة أكثر سوداوية تجاه المسجونة عن المسجون نتيجة لوضعنا الاجتماعي ولا استطيع أن أعطي لنفسي الحق في مناقشة كيف يتم التوقيف او الحبس أو التجاوز في تطبيقها الا أنني أطرح مثلي مثل أي شخص تساؤلاً كيف يتم حبس شخص في السجن المركزي دون صدور حكم ولا أقول حكماً باتاً وإنما أقول حكماً ابتدائياً، كما أني أتساءل: لماذا لا توجد عملية فصل بين السجناء في أقسام الشرطة أو السجون الأخرى، فقد يتم توقيف أو سجن شخص ارتكب مخالفة مع أشخاص من ذوي السوابق المتمرسين في الاجرام، اضافة الى أنه قد يتم سجن قاصر مع سجناء خبروا السجن من قبل وهكذا، لأننا بذلك انما نجذر العملية الاجرامية بين أفراد المجتمع.

ولعلنا قد قرأنا في بعض القضائيات عن أن هناك مسجونين ومسجونات لم يتم متابعة قضاياهم لسبب أو لآخر ظلوا في السجن لفترات أطول من العقوبة المقررة للجريمة المرتكبة وهو ما يؤدي الى تفاقم وزيادة المظالم علاوة على ما يشكله من ضغط على القدرة الاستيعابية للسجون بإضافة مسجونين جدد كل يوم ربما كل ساعة.. ولأنه كان قد ورد في احدى التوصيات في مدونة سلوك المكلفين بإنفاذ القانون بأن يتم تكليف عضو نيابة ليكون في قسم الشرطة فإنني اطرح بأن يتم تصنيف المخالفات التي يمكن أن يقضي فيها عضو النيابة المكلف بقسم الشرطة سواء من خلال عمل غرامة مالية أو توقيف أو سجن لمدة محددة في قسم الشرطة وذلك وفق ضوابط قانونية يشرف عليها ويقضي بها عضو النيابة المكلف بقسم الشرطة بدلاً من الترحيل الى السجون الرئيسية والضغط عليها وتخفيفاً على قضاة المحاكم الذين تظل أدراج محاكمهم مليئة بالقضايا.. فهل يمكن عمل ذلك؟□

فارس الحوار الأول

د/ قاسم محمد بريه

إن الناظر لحال اليمن قديمه وحديثه يعرف المفارقة الواسعة والبون الكبير، بين ما يتمتع به اليوم وبين واقع مرير قبل تحقيق الوحدة اليمنية المباركة.. فبالأمس القريب وعلى مدار أيام حوالي من ميلاد الوحدة سعت أجندة التشطير وأعوانه على تعميق الشقة بين أبناء الوطن الواحد.. وعملت جاهدة ليل نهار على توسيع الفجوة بينهم، فتعطلت لغة الحب والحوار واستأسدت لغة العنف والبغض والسلاح، وركدت معها وسائل البناء، وانعدمت معطيات الحضارة وسخرت الطاقات للقمع والاغتيالات والانقلابات والفوضى والكيد بالآخر في كل شبر من هذا الوطن.

ومصادرة الحريات كان هو النهج السائد، ومنطق الخوف والرعب من كل ما له صلة بالسياسة وأحوالها ورجالها يجري في العروق مجرى الدم وتناول مواضيعها بالنقد أو التحليل فقط يعد ضرباً من الجنون، والتحرش بها يعني الهلاك، فالضرب بيد من حديد لكل من كانت تسول له نفسه مناهضة النظام أو منهجه في ذاك الزمن القاتم والمظلم، فمن ذا الذي كان يتجرأ فقط لرفع لافتة معارضة في محفل ما؟ أو كتابة رأي معارض؟ أو من ذا الذي يغامر بالتحاور أو الجدال مع من يختلف معه في القناعات والميول السياسية أيا كان هذا المختلف معه، ومن ذا ومن ذا؟

ولولا تداركت قدرة الله، فقيض من أبناء هذا الوطن رجلاً حكيماً فطناً رشيداً مخلصاً لوطنه وأمته وشعبه، سعى بخطوات حثيثة بحنكته وحكمته وإخلاصه ليضع مجداً لأمته ووساماً يقلد على جبين التاريخ ونبراساً يضيء..أزاح حلقات الزمن القاتم والمظلم الذي أسدل ستاره على يديه، وأشرقت شمس ميلاد اليمن الجديد في ٢٢ من مايو عام ١٩٩٠م.. فقد اهتز الكون ضرباً في ذلك الصباح وتسمرت النجوم اعجاباً ودهشة، وشمخت الجبال انفة وكبرياء وإجلالاً.

وسقطت المؤامرات وسقطت معها قلوب أصحابها في منحدر الخيانة والعمالة، خوفاً ورهبة وفزعاً من غضب المارد اليمني الحكيم.. الذي ابتسم له الزمان وأحاله الى أسطورة سليمان عليه السلام بسخره كيفما يشاء، وذلك لا يتأتى الا لرجل حكيم ذوي عقل رشيد وفكرة بالغة أجتمعت ثلاثتها في فخامة القائد الوحدوي المشير علي عبدالله صالح الذي أخذ بأيدي الشعب وانطلق بإرادته لتحقيق الوحدة اليمنية المباركة في ٢٢ من مايو متخذاً مبدأ الحوار الديمقراطي والتسامح والقبول بالآخر، وحرية الرأي والرأي الآخر، وحرية التعبير والحرية السياسية والتعددية الحزبية وحرية الانتماء السياسي والحزبي وممارسته والتنافس الشريف الذي كفله دستور الجمهورية اليمنية تحت سقف المؤسسات الدستورية والثوابت والمبادئ الوطنية نهجاً ومسلكاً لقيادة سفينة الوطن الى بر الأمان، رغم كل الرياح التي عصفت بالوطن خلال قيادته لغفته، ولكنها سرعان ما تنجلي بنهج وحكمة قائد عملاق ومارد وموحد الوطن ليحمي الوطن من كل الظروف والمحن والمكائد واضعاً أساساً متيناً متماسكاً الا وهو مبدأ «الحوار». فتتويجه كأول رئيس يتم انتخابه مباشرة من عامة الشعب وتتويجه مرة أخرى شاهد ودليل على إيمان وقناعة ورضى شعبه بنهجه وحكمته الفطنة في قيادة الوطن وخيار لا حيادة عنه مهما كلفهم.. ولهذا أحببت من خلال هذه المقدمة ان أذكر فقط مستدلاً بقوله تعالى: «فذكر فإن الذكرى تنفع المؤمنين».. والقول: «إذا كنت في نعمة فارعها فإن المعاصي تزيل النعم» للأحزاب والتنظيمات السياسية الموجودة على الساحة اليوم بذلك الزمن القاتم والمظلم، والنعمة التي نحن عليها اليوم التي كانت في يوم ما حلماً كبيراً بل ومستحيلاً لأبناء الوطن، وتحقق بفضل الله عز وجل على يد القائد الفذ والوطني الغيور والنموذج القيادي المحنك والحكيم الوحدوي المشير علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية.. وسبب تذكيري لأنه كما يبدو لنا - والظاهر والواضح جلياً للجميع بأن الاحزاب والتنظيمات السياسية الموجودة على الساحة اليوم تعمل جاهدة لقلب النعمة إلى نقمة ولا تؤمن بنهج ومبدأ ومنطق الحوار الديمقراطي الذي يدعو وينادي به ليلاً ونهاراً حكيم وقائد مسيرة الوطن ابن اليمن البار المشير علي عبدالله صالح باعتبار الحوار والجلوس على طاولته السبيل والحل والملاذ الوحيد والأمثل لحل الأزمات والفجوات والأخطاء في الوطن، ودعوته لنا مراراً بالابتعاد بعد المشرقين عن الأفكار والولاءات الضيقة والابتعاد عن الخطاب الانفصامي الذي ينثر كلمات فارغة في الهواء سعياً لتأجيج الفتن والفوضى في الساحة التي تثبط القوى وتقف حاجزاً أمام بناء الوطن، موضحاً لهم مراراً بأن الوطن ملك للجميع ومسؤولية الجميع، ولكن؟ كما ذكرت سابقاً بأن الواضح والظاهر أن التنظيمات والأحزاب السياسية الموجودة على الساحة تسعى باستمرار في تشكيك وتزييف الدعوات الصادقة التي يدعون بها النظام الحاكم للحوار، متخذة المماحكات والمكائدات .. الخ السياسية وصب الزيت على النار لزيادة فتن ومكائد أعداء الوطن والجمهورية والوحدة الخارجين على النظام والقانون منهجاً ومسلكاً، ناهيك عن دعمهم وتبرير أفعالهم والتحالف معهم، رغم علم الاحزاب والتنظيمات الحزبية الموجودة على الساحة اليوم، بمدى خطورة أفكارهم وأهدافهم وخططهم الخبيثة ضد الوطن مما زاد تأكيداً على أن هذه الاحزاب الموجودة على الساحة لا تؤمن بمصلحة الوطن ولا المواطن ولا يضعون لهما قيمة أو وزناً.. يؤمنون ويسعون فقط للقسمة والمصالح الشخصية ليس إلا، وبالمكايدات والمزايدات وتزييف الحقائق والوقائع في عقول المواطنين البسطاء وإثارة الفتن الشخصية، رغم إدراكها وعلمها بأن ما تقوم به هو طريق الدمار للجميع على أرض الوطن، فنحن جميعاً على ظهر سفينة واحدة وبغرقها لن ينجو أحد، والجميع دون استثناء سيكتوي بالنار وستدمى جراحه.

فإلى أولئك مجدداً أقول لهم: فلنحافظ على ما منّ الله علينا من نعمة وعلى ما حققه الأوفياء والمخلصون من أبناء الوطن من منجزات عظيمة ومكتسبات لا تقدر بثمن، ولنتذكر ما كنا عليه في الماضي، وندع الكبرياء الزائفة والنفاق والمكايدات والمزايدات جانباً، ولنحمد الله على ما نحن عليه اليوم، ونرجوه أن يسدد خطانا ويصلح أحوالنا وأن نهتم ببعضنا البعض، فنحن أبناء وطن واحد وعلى سفينة واحدة، ولنجلس على طاولة الحوار نعالج أخطاءنا بحكمة اليماني التي أشاد بها المصطفى - صلى الله عليه وآله وسلم- ولكم ما يجري حولنا للشعوب الشقيقة العبرة والموعظة، فعلينا بالصبر والعمل الجاد والمخلص، فالوطن بحاجة الى كل ذرة إخلاص وتعاون وتسامح ووإلاء من كل فرد من مواطنيه يتنفس من نسماته العليلة، ويعيش فوق ذرات ترابه العطرة، وهذا ما يدعو اليه مراراً وتكراراً ليلاً ونهاراً فارس الحوار القائد الفذ القيادي الأصيل والحكيم والفطن الوحدوي البار فخامة الرئيس علي عبدالله صالح.

قال الله تعالى: «يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم»، وقال تعالى: «واعتصموا بحبل الله جميعاً ولا تفرقوا»، فبداية الغيث قطرة، وكما يقال فيأمثالنا الدارجة «العافية خيوط».□

رئيس فرع المؤتمر بجامعة الحديدة

زاوية حارة

فيصل الصوفي

ارتفاع الأسعار وحرب «الدولرة»

■ أمس قال أحد المسئولين الاقتصاديين إنه لا خشية من ارتفاع الدولار على أسعار السلع لأن الأسعار لن ترتفع.. قلت لنفسي: أين يعيش هذا؟ ألا يرى ما الذي يحصل في السوق؟ بعض السلع ارتفعت أسعارها خلال الأيام الأخيرة إلى أكثر من عشرين في المائة بما في ذلك القمح الذي كان سعر الكيس منه أربعة آلاف ريال فصار سعره أكثر من خمسة آلاف، وكل ما يحتاجه الفقراء ارتفعت اسعاره حتى الزبادي والحقين فكيف يقال إن أسعار السلع لن تتغير أو ترتفع بارتفاع الدولار على الريال.

كان الدولار قبل عام فقط مائتي ريال، فصار الآن أكثر من ٢٤٠ ريالاً.. وكلما ارتفع الدولار بنسبة خمسة في المائة ارتفعت الأسعار بنسبة عشرين في المائة.. فكفى مغالطات وكذباً مكشوفاً يدركه المجانين فما بالك بالعقلاء.

لابد من حل حقيقي لمشكلة «الدولرة» هذه التي انهكت المواطنين.. البنك المركزي «يدولر» السوق بأكثر من مليار دولار خلال ستة أشهر.. والدولار يرتفع.. فمن يرفعه ومن يمتص الملايين التي يضخها البنك شهرياً إلى السوق بغرض استقرار سعر الصرف دون فائدة..

الصرافون يكنزون الدولارات ولا يبيعون إلا بالقطارة وهم جزء من الأزمة ومع ذلك لا يساءلون.. وهؤلاء ليسوا وحدهم.. فالدولار صار عالي القيمة مثل الذهب والفضة أيام زمان.. ومن عنده ريالات ولديه قلق يشتري الدولارات ويكنزها لكي يحافظ على قيمة موجوداته من سلع وسيولة، ولو ظلت حنفية البنك المركزي تصب دولارات على مدار الساعة فلن يستقر الدولار ولا أسعار السلع لأن هناك من يتلقف ما ينزل من الحنفية على الفور.. أضخ من قبل البنك مطلوب دائماً لكن مطلوب أيضاً مساءلة المتاجرين بالدولار.. وقبل هذا يحتاج الجميع إلى الطمأنينة.. وفي البلد أشياء كثيرة مثيرة للقلق.. عدم استقرار سياسي عدم استقرار أمني واضطراب نفسي.. ويزيد من هذه المتاعب أن هناك من يستخدمها ليثري ويرهق المواطنين..

تجار الحروب ليسوا أولئك الذين يستغلون الحروب المسلحة للإثراء فحسب، فهناك تجار حروب من نوع آخر يعتبرون كل مشكلة حرباً ويتمنون ديمومتها.. كلهم يتحولون إلى محاربين ضد المواطنين، التاجر يحارب والصراف يحارب والقلق على ريالاته يحارب.. والسلاح هو الدولار.□

بوض

ابن النيل

غارات ومفاوضات

■ كلما أتيحت للعدو الصهيوني فرصة حصوله على أي من تنازلاتنا المجانية المذلة والمهينة.. ازداد قادته صلفاً وغطرسة، بل وامعاناً في اذلالنا كذلك.

فما ان أشار أركان نظامنا الرسمي العربي - قبل أيام- على رئيس ما اصطلح على تسميتها بالسلطة الفلسطينية باستئناف مفاوضاته المباشرة مع مغتصبي حقوق أهلنا في الوطن المحتل، بمباركة فورية من الادارة الامريكية.. مشفوعة بترحيب معلن من حكومة نتانياهو، حتى أطلق بنوصهيون العنان لطائراتهم المغيرة لارتكاب وجبة طازجة من غاراتها العدوانية المدمرة ضد بني قومنا في قطاع غزة الفلسطيني المحاصر، بغية بث المزيد من الرعب في قلوبهم بعدما استبشروا خيراً بإمكانية انهاء معاناتهم تحت وطأة الحصار الصهيوني الغاشم، وقد طال أمد فرض احكامه قسراً على جميعهم.. دون وجه حق، وجاءت الغارات الصهيونية هذه المرة بدعوى ان هناك صاروخاً فلسطينياً شارداً قد جرى اطلاقه باتجاه مدينة عسقلان المحتلة قبلها باقل من يوم واحد، وهو مالم يعلن أي من فصائل المقاومة الوطنية في القطاع ذاته مسئوليته عن اطلاقه، على غير ماجرت عليه العادة في حالة كهذه.

ولانعرف على وجه التحديد.. ما إذا كان قطاع غزة هذا بكل ما فيه ومن فيه قد بات خارج معادلة ادارة صراعنا التاريخي مع العدو من عدمه، ذلك ان أياً من دعاة المفاوضات المباشرة مع الجانب الصهيوني والتي دعت المنظومة الرسمية العربية الجانب الفلسطيني الى استئنافها، لم يشأ ان يتوقف ولو على سبيل المجاملة أمام جديد تلك الغارات الصهيونية البشعة وقد راح ضحيته أحد قادة المقاومة الوطنية هناك فضلاً عما اسفر عنه من اصابات بشرية وخسائر مادية اخرى، وهو مايعيد الى اذهاننا اجواء حرب الاسابيع الثلاثة اياها.

وفي هذا الذي حدث مجدداً مايؤكد لجميعنا - دونما أدنى مبالغة أو مغالاة- حقيقة ان هؤلاء الصهاينة الأوغاد انما باتوا يعربدون أكثر وأكثر في كل ماتيسر لهم من ارضنا ومياهنا وسمائنا، مستندين في ذلك الى كوننا لم نعد نحرك ساكناً ازاء عربدتهم هذه، وان كنا لانعرف على وجه التحديد كذلك الى أي مصير سوف يقودنا كل هذا الهوان.. الذي بات بمثابة خبزنا اليومي منذ كان تسليمنا المبكر بالعجز في مواجهتهم دون مبرر.. والى حديث آخر.□

فرسان الحوار

محمد الدهبلي

طارق الشامي

حسن عبدالرزاق

د.عبدالعزيز بن حبتور

عبدالكريم شايف

عبدالملك الوزير

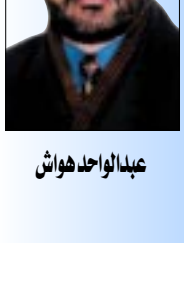

عبدالواحد هواش

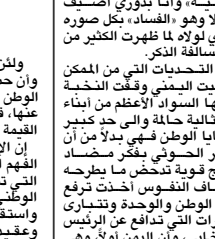

عبدان دهيس

رمضان كريم.. ورحمة التجار..!

■ رمضان على الأبواب.. وأيام قليلة ونستقبل الشهر الكريم، شهر التوبة والرحمة والمغفرة، شهر الصيام والقيام، ونسأل الله أن يعيده على المسلمين أجمعين بالخير والعافية والمسرات، والتواد والتراحم والتعاطف وتوحيد كلمة الأمة إنه سميع مجيب.

رمضان على الأبواب شهر الشهور جمعاء، فيه تتطهر القلوب، وتصفى النفوس، ويكثر الذكر والتلاوات والعبادات، والتقرب الى الله عز وجل ابتغاءً لرضاه وطمعاً في رضوانه.

ما يحزّ في النفوس أن هناك من التجار من ينتابهم الجشع في هذا الشهر الفضيل، الذي تزداد فيه متطلبات المواطن، فيذهبون الى مضاعفة الأسعار، والمضاربة بالسلع، والتحكم بقوت المواطن، وباغصاب باردة ومثلجة، دون خوف من الله، ولا مراعاة لحال المواطن، الذي تطحنه صعوبة المعيشة، وفي تحد سافر للأسعار المقرة من الحكومة، فمن يردع أمثال هؤلاء التجار الجشعين، ولو حتى في الشهر الكريم، وبعد انقضائه لها ألف حلال..؟! ويفعلون الذي يريدونه..؟!

لقد أصبح «معاش الموظف».. «أمسك لك ربح» بحسب قول المثل حقنا، تخارج من وتخلّي منّ..؟ تدفعه للبقالة، حساب الشهر، وإلا لفاتورة «سراج الحكومة» - طفّ لص على ما تقول «الكهرباء».. أو للمصاريف اليومية.. و.. و.. يا ساعية جرّي السنبوق..؟!!

والله إنها مأساة، ولا أم المآسي، لو تدفع الحكومة للموظف .. «عشرة معاشات» في الشهر، قليل.. لن تكفيه، في ظل الغلاء وارتفاع الأسعار، السائد والمتصاعد كل يوم، والرقابة على الأسعار، في وزارة التجارة، ومكاتب فروعها في المحافظات.. «كل واحد فيها يغنّي على ليلاه».. يا سلام.. نقرأ إعلانات صادرة عنها، تحذّر .. وتهدد.. وتذكر بالقوانين، والتجار.. «كلم جدار».. وكلما صدر «إعلان» من التجارة بعدها بسويعات تزيد الأسعار على الماشي وتحولت حياة المواطن الى جحيم زايدطحين، وكله بـ«السفري»..!

نسأل التجار بالله وبجاه النبي محمد وبالأمانة والديانة وبالعيش والملح وبحق المخوة وبالمواطنة المتساوية أن يراعوا ظروف المواطن الغلبان والموظف الشكعان، على الأقل في الشهر الفضيل، ومن بعد أن يودع شهر التوبة والرحمة والعتق من النار..رمضان كريم.. ويارب رحمتك بعبادك..□